



نسب ولد با و طلبة بموجب وجوب عليه اللعان فان ارجح  
 حتى لا يلعن او يكذب نفسه فمجرد فان لعن وجوب اللعان عليها  
 فان ابت جئت حتى تعاين او لحدقه فان لم يكن الزوج من اهل  
 النسب ادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهي من اهل  
 حد وان كان اهلا وهي امه او صغيرة او مبنونة او محدودة في قذف  
 او كافرة او محنة لا يحد قذفها فلا حد ولا لعان وصفته ان يبداه  
 بالزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله اني صادق في ما رويتها به  
 من اني وفي ثلثي سنة لعنة الله عليه ان كان كاذبا في ما رويتها به  
 من الزنا يشترط اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات اشهد  
 انه كاذب في ما رايته به من الزنا وفي ثلثي سنة لعنة الله عليها ان  
 صادق في ما رايته به من الزنا يشترط اليه في جميع ذلك وان كان الكاذب  
 ينفي الولد زكراه عوض ذكر الزوجي وان كان باز في ونفي الزنا  
 زكرايا فاذا اتفقا فرق اياكم بينهما وهو طلقة بائنة وسبق  
 نسب الولد ان كان القذف به وبحقه بآدم فان الكذب نفسه  
 بعد ذلك قد حلت له ان يزوجها حلالا لا يبي يوسف وكذا ان  
 قذف غيره با فمجرد اوزنت فحدت ولا لعان بقذف الا حوس و كذا  
 اسلمه وعندهما يلعن ان اتت به لا قبل نه ستة اشهر ولو قال  
 زنت وهذا الحمل منه لا عن اتفقا ولا ينفي القاذف الحمل ولو نفي  
 الولد عند التهمة وابتاع امه الولادة صح ولا عن وان نفي بعد  
 ذلك لا عن ولا ينفي وعندهما يلعن في مدة النفاس وان كان غائبا  
 في حال علمه كمال ولادتها وان نفي اول توأمين واقر بالفرقة وال

وان عكس لا  
 على الجميع او  
 زوجة يزوجها  
 و ايام صيف  
 ان طلبته  
 التي جيلها  
 قال قول له  
 التي جيلها  
 بكر حيت  
 والطبيب  
 ولها عند  
 او بر صا  
**باب**  
 فله في  
 او مات عنها  
 فيه وان كان  
 ولتت في  
 او الموت  
 ولتت عن  
 حلت بعد  
 في عرض مو

عدد وسهم ثم اخط بمنى تلك الزينة في المضروب لكل فرد منهم وان اردت  
 قسمة الزكاة بين الورثة او الغنما في نظر بين الزكاة والعقيج فان كان  
 بينهما موافقة في ضرب سهام كل وارث في العقيج في وفق الزكاة ثم اقسام  
 اصل علم وفق العقيج فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما  
 موافقة في ضرب سهام كل وارث في جميع الزكاة ثم اقسام الى اصل علم جميع  
 العقيج فما خرج فهو نصيب ذلك العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة  
 بين الغنما اجعل مجموع الديونة كالعقيج وكل دين كسهم وارث ثم اعمل  
 العمل المذكور ومن صلاحي في الورثة او الغنما علم شيئا منها في طرح نصيب  
 من العقيج او الديونة وقسم الباقي علم سهام من بقي او ديونهم **قال** الضمير  
 هذا هو مطلق الباخر ولم آل في عدم ترك شيئا من ثل الكتب الاربعة والنسب  
 من التي طر فيه ان اطلع على الاحكام يشي عنها ان يلحق بحيلة في ان الكسب  
 على النسب فيمكن ذلك بعد التامل في مظان تلك المسئلة فان كانت  
 بعض الكتب في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر فكتب  
 في كتاب في احد الموضعين ثم ان ردت من ثل كثيرة في الهداية ومن جهة اخرى  
 ولم ارد شيئا في غيرهما حتى يسهل الطلب على من استنبه عليه حتى يشي في ما ليس

في الكتب الاربعة والعهدي

نوعهم الوكيل